«إنفيديا» تعيد جنسن هوانغ رئيسا وتبرئ ذمته من تهديد الأمن القومي

نيويورك -(أ ف ب): أعادت شركة «إنفيديا» أمس تعيين جنسن هوانغ رئيسا تنفيذيا بعد مشاورات مع مسؤولين في الإدارة الأمريكية قلّلت من شأن المخاوف بأن يهدّد شغله هذا المنصب الأمن القومي، بعد نحو أسبوعين من تنحيه على خلفية علاقة مع امرأة يُشتبه في تجسسها لصالح الصين.

وسرعان ما لقيت هذه الخطوة غير المتوقعة ترحيب الرئيس دونالد ترامب، وقوبلت باستحسان الأسواق مع تسجيل أسهم المجموعة العملاقة في مجال صناعة الرقائق الالكترونية الحيوية في مجال الذكاء الاصطناعي، ارتفاعا كبيرا مع بدء التداولات في وول ستريت أمس.

وأعلن هوانغ في 12 نوفمبر استقالته، واضعا بذلك حدا لمسيرة امتدت أكثر من 30 عاما في الشركة التي ساهم في تأسيسها، وجعل منها إحدى كبرى المجموعات العالمية لصناعة الرقائق المتطورة.

وأتى ذلك بعد الكشف عن إقامته علاقات خارج إطار الزواج، إحداها مع أليس هوانغ، المسؤولة التنفيذية السابقة في شركة «ميغاسبيد» في سنغافورة، والتي تشتبه الاستخبارات الأمريكية بأنها تعمل لصالح بكين.

وأعلن مجلس إدارة «إنفيديا» في بيان أمس أنه صوّت بالإجماع على إعادة هوانغ إلى مناصبه رئيسا للشركة ورئيسا تنفيذيا وعضوا لمجلس الإدارة، بأثر فوري. وجاء القرار عقب اجتماعات أبدى فيها أعضاء مجلس الإدارة قناعتهم بـ «صراحته وقدرته على القيادة».

وأضاف البيان «خلال عملية التوصل إلى هذا القرار، تلقى مجلس الإدارة آراء ومشورات من مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة الأمريكية.

بناء على تلك المعطيات، فإن المجلس واثق من أن إعادة السيد هوانغ إلى منصبه لا تشكل أي خطر على الأمن القومي».

ولم يحدد مجلس الإدارة المسؤولين الذين تمّ التشاور معهم في الإدارة، أو خلاصة ما نقلوه إلى أعضائه.



○ سعر سهم إنفيديا ارتفع مع عودة هوانغ الى منصبه وفي الإطار صورته. (أ ف ب - رويترز)

ورحّب ترامب سريعا بخطوة الشركة. وقال في منشور على منصة تروث سوشال: «اتخذ مجلس إدارة إنفيديا القرار الصحيح والسليم بإعادة جنسن هوانغ إلى منصب الرئيس التنفيذي».

وأضاف «لا سبب يدعو الحكومة الأمريكية إلى الاعتقاد بأن عودة جنسن تمثّل أي تهديد للأمن القومي».

ومع بدء التداولات في بورصة وول ستريت في نيويورك أمس، ارتفع سعر سهم «إنفيديا» بما لا يقل عن 26 في المئة.

وكان ترامب دعا أواخر الأسبوع المنصرم «إنفيديا» لإعادة هوانغ.

وقال في تصريحات للصحفيين إنه يستحق «فرصة ثانية»، واصفا إياه بأنه «أحد ألمع العقول في العالم» و«رجل جيد... اتخذ قرارات سيئة»، وأن على الشركة إعادته في حال أرادت التصرف «بذكاء».

مسؤول روسي بارز يحذر أوكرانيا من إمكانية استخدام الأسلحة النووية

موسكو - (د ب أ): قال نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، دميتري ميدفيديف، إن العقيدة النووية الروسية تحدد الظروف التي لا يكون فيها استخدام موسكو للأسلحة النووية مجرد حق، بل يصبح أمرا ملزما، مشددا على ضرورة أن تضع كييف وحلفاؤها ذلك في الحسبان.

وشدد ميدفيديف، في مقال بعنوان «سيادة الدولة والأسلحة النووية: الجوانب القانونية الدولية لضمان الأمن القومي»، نشرته مجلة موسكو للقانون الدولي، على أن «على كييف وشركائها الذين يتبنون مواقف مماثلة أن يتذكروا دائما أننا نملك، من أجل ضمان الأمن القومي، الحق، بل والالتزام في حالات معينة، باستخدام جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك إمكانية استخدام الأسلحة النووية» وفقا لما ذكرته وكالة الأنباء الروسية (تاس).

وأكد المسؤول الأمني الروسي على أن «نظام كييف ورعاته يجب ألا تراودهم أي أوهام خطيرة. فإذا تحققت السيناريوهات المذكورة أعلاه، فلن يكون رئيس الدولة مخولا باستخدام الأسلحة النووية فحسب، بل سيكون ملزما بذلك أيضا. ويجب على كل من يؤجج الصراع اليوم أن يدرك هذا الأمر تماما».

وأضاف ميدفيديف بأن «هذه الإمكانية منصوص عليها، على وجه الخصوص، في النسخة الحالية من المبادئ الأساسية لسياسة الدولة للاتحاد الروسي بشأن الردع النووي». وأشار إلى أن «هذه العقيدة تؤدي إلى حد كبير دور التحذير، إذ توضح للخصم التكلفة المتوقعة لتجاوز ما يُسمى بـ «الخطوط الحمراء»، التي يكثر الحديث عنها في وسائل الإعلام».

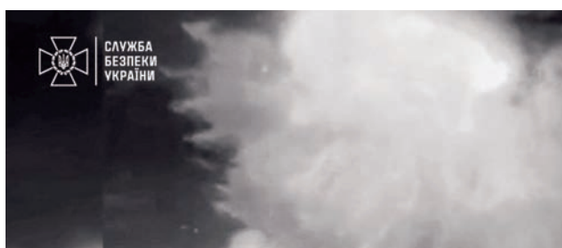

○ لقطة من فيديو نشره الرئيس الاوكراني لعملية استهداف السفينة الروسية قبالة سواحل ليبيا. (رويترز)

أوكرانيا تتبنى استهداف سفينتين روسيتين قبالة ليبيا

كييف - (أ ف ب): أعلنت أوكرانيا أمس الاثنين مسؤوليتها عن استهداف سفينتين روسيتين قبالة سواحل شرق ليبيا، في توسيع لنطاق ضرباتها بعيدة المدى ضد مصالح موسكو التي حذّرت من تصعيد في بحر البلطيق بعد يومين من ضربة منسوبة لكييف على سفينة عائدة إليها هناك. وبعد الهجوم الأوكراني قبالة سواحل بنغازي، دعت سلطات شرق البلاد الخاضع لنفوذ المشير خليفة حفتر، إلى تحقيق دولي في انتشار عناصر أوكرانيين في الغرب الواقع تحت سلطة الحكومة المعترف بها في طرابلس، بعدما كانت الأمم المتحدة قد دعت إلى التحقيق في الضربات، قبل أن تتبناها كييف.

وتوازيا مع الضربات البعيدة من ميدان القتال، يتواصل القصف بين روسيا وأوكرانيا في الحرب المتواصلة منذ قرابة خمسة أعوام. وأعلنت السلطات الأوكرانية أمس الاثنين ارتفاع حصيلة قصف روسي على منطقة كييف ليل السبت الأحد، إلى 15 قتيلا من بينهم 11 قضوا في مبنى سكني انهارت أجزاء منه. وأعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي امس الاثنين مسؤولية بلاده عن استهداف سفينتين روسيتين الأحد، إحداهما في ميناء بنغازي والأخرى قبالة سواحلها.

وكتب على منصة إكس: «حصل كل شيء قبالة السواحل الليبية. نشر جنودنا سبعة زوارق مسيرة أوكرانية الصنع. ورغم كل محاولات العدو التصدي لها، أغرقت الفرقاطة الروسية (ميركوري)»، مضيفا: «هدفنا الثاني كان سفينة الشحن الروسية (إم في أنغارا) التي كان العدو يستخدمها لنقل الأسلحة. النتيجة: تمت إصابة الهدف». وأشار الرئيس الأوكراني إلى أن «ميركوري» هي «إحدى أحدث سفنهم، وقد دخلت الخدمة عام 2023، خلال الحرب الشاملة»، في إشارة الى الغزو الروسي لبلاده الذي بدأ في فبراير 2022.

وأكد تدمير مروحية قتالية من طراز «كا-27» في استهداف «ميركوري». ولم يُعرف مصدر انطلاق الهجوم. وقبل إعلان أوكرانيا مسؤوليتها، أعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ليل الأحد عن «قلقها البالغ إزاء الهجمات التي نُفذت على ميناء بنغازي البحري وقبالة ساحل المدينة يوم الأحد»، داعية «إلى إجراء تحقيق فوري ومستقل (...) ومحاسبة المسؤولين». وحذر البيان من «جرّ البلاد إلى مواجهات إقليمية أو دولية أوسع» مؤكدا أن ليبيا المنقسمة أصلا بين سلطتين متنازعتين، لا ينبغي «أن تصبح ساحة للصراعات الخارجية».

وطالبت السلطات في شرق ليبيا بتحقيق دولي بشأن إمكان وجود عناصر عسكرية أوكرانية في غرب البلاد. وقالت الحكومة في الشرق في شكوى موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، إنها ترغب في التحقق من «وجود عناصر أو خبراء أو تشكيلات عسكرية أوكرانية، وتحديد طبيعة المواقع التي تستخدمها ومهامها الفعلية، ومدى ارتباطها بعمليات عسكرية خارج حدود ليبيا». وطلبت التحقيق وخصوصا في شأن إمكان وجود عسكري أوكراني في محيط مدينتي الزاوية (45 كلم غرب العاصمة طرابلس) ومصراتة (200 كلم شرق العاصمة). ودعت الحكومة مجلس الأمن والأمين العام إلى «اتخاذ ما يلزم من تدابير، تحول دون استخدام الأراضي الليبية وموانئها ومياهها الإقليمية، في تنفيذ عمليات عسكرية تخدم أطرافا خارجية أو تستهدف دولا أخرى».

وأتى الهجوم على السفينتين في البحر المتوسط، بعد يومين من هجوم بالطيران المسيّر نُسب إلى كييف، أصاب سفينة شحن روسية في خليج فنلندا. وحذّرت موسكو امس الاثنين من تصاعد التوترات في بحر البلطيق الذي يُعد ممرا مائيا حيويا بالنسبة إليها.

ردود فعل غاضبة في أستراليا وإحباط بدول المحيط الهادي بعد فشل «كوب 31»

سيدني/أنطاليا - (رويترز): بدأت أمس عمليات تبادل الاتهامات حول المسؤولية عن انهيار محادثات الأمم المتحدة بشأن المناخ في تركيا، إذ تعالت الأصوات المطالبة باستقالة الوزير الأسترالي الذي ترأس المفاوضات بينما عبرت الدول الجزرية الأكثر عرضة للخطر بالمحيط الهادي عن إحباطها إزاء إخفاق الدول في التصدي بشكل جماعي لظاهرة الاحتباس الحراري.

ولأول مرة منذ اجتماع كوبنهاجن عام 2009، لم يتمكن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 31) من التوصل إلى اتفاق نهائي في المحادثات بعدما رفض الاتحاد الأوروبي ودول أخرى اتفاقا نهائيا لم يتضمن أي إشارة إلى دور الوقود الأحفوري في ظاهرة الاحتباس الحراري، وذلك بسبب الضغوط التي مارستها السعودية ودول منتجة للنفط.

وكان هذا أول اجتماع يُعقد منذ أن أكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن درجات الحرارة العالمية في طريقها لتجاوز 1.5 درجة مئوية، وهو المستوى الذي قال العلماء إنه سيؤدي إلى تفاقم الظواهر المناخية المتطرفة. وأدى غياب العمل الجماعي إلى زيادة الشعور باليأس تجاه مسار مؤتمرات المناخ التابعة للأمم المتحدة.

واستضافت تركيا كوب 31 في أنطاليا، لكنها تقاسمت رئاسة المؤتمر مع أستراليا. وتولى وزير الطاقة الأسترالي كريس بوين رئاسة مفاوضات المؤتمر، واتهمه سياسيو المعارضة في بلده بالفشل.

وقال أنجوس تايلور عضو البرلمان الأسترالي وزعيم المعارضة لصحفيين أمس «يجب أن يرحل وزير الطاقة هذا لأنه فشل فشلا ذريعا». وأضاف «كريس بوين هو المسؤول عن ذلك. يجب أن يرحل».

وألقى بوين، في تصريح بعد محادثات المؤتمر، باللوم على الخطوط الحمراء الصارمة جدا التي فرضها عدد من الأطراف بشأن تغير المناخ.

وداخل البرلمان الأسترالي، سأل أعضاء آخرون من المعارضة رئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي عن سبب عدم إقالة بوين بعدما أنفقت البلاد 150 مليون دولار أسترالي (99.23 مليون دولار) على المؤتمر. ولم يعلق ألبانيزي بشكل مباشر على ما إذا كان سيطلب من بوين التنحي عن منصبه.



○ وزير الطاقة الأسترالي كريس بوين في لقاء مع الصحفيين على هامش مؤتمر كوب 31 في أنطاليا. (أ ف ب)

وقال ألبانيزي «نؤمن بأن تغير المناخ حقيقة واقعة. نؤمن بالعلم... وسواء كان الأمر يتعلق بالأمن البيئي أو الأمن القومي، فإننا نتصرف بما يخدم مصلحة أستراليا الوطنية».

وبدأت المحادثات في إطار المؤتمر في التاسع من نوفمبر، لكن عدم التوصل إلى اتفاق نهائي أدى إلى تمديد المؤتمر إلى وقت إضافي غير مسبوق حتى أمس الأحد. وكان هناك بعض الخلافات قبل المؤتمر، إذ تنافست أستراليا التي كانت في طليعة الجهود الرامية إلى مواجهة الاحتباس الحراري مع تركيا حول مهام الاستضافة.

وأسفرت محادثات العام الماضي في بيليم بالبرازيل عن اتفاق، لكن من دون التزام بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

وعبر لي قاو نائب وزير البيئة الصيني ورئيس وفد بلاده في المؤتمر عن خيبة أمله إزاء الإخفاق في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البيان الختامي. وقال إن هذا الخلاف يعني «أننا أغفلنا أمورا كثيرة تطالب بها العديد من الدول النامية». وأضاف «لا يمكننا اعتبار ذلك فشلا لهذه العملية متعددة الأطراف. نعتقد أن هذا يذكرنا بضرورة السعي إلى دفع العملية متعددة الأطراف إلى الأمام للتوصل إلى توافق في الآراء».

الديمقراطيون يفوزون بأكبر غالبية في مجلس النواب الأمريكي منذ 1992

واشنطن - (أ ف ب): فاز الديمقراطيون بأكبر غالبية في مجلس النواب الأمريكي منذ أكثر من ثلاثة عقود، بعدما أفادت وسائل إعلام محلية يوم الأحد بفوز تشاك هابارد على النائبة الجمهورية فيرجينيا فوكس في ولاية كارولاينا الشمالية. وحقق الديمقراطيون انتصارا كاسحا في انتخابات التجديد النصفي بعدما نجحوا في السيطرة على مجلسَي الكونجرس، في انتكاسة قاسية لمعسكر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. ورجحت شبكتا «سي بي إس نيوز» و«إن بي سي نيوز» الأحد فوز هابارد، ما يعني أن الديمقراطيين سيسيطرون على 258 مقعدا من أصل 435 في مجلس النواب.

وتُعد هذه الغالبية الأكبر التي يحققها أي من الحزبين منذ عام 1992، حين فاز بيل كلينتون بالرئاسة وحصد الديمقراطيون ما مجموعه 258 مقعدا. وقال زعيم الديمقراطيين في مجلس النواب حكيم جيفريز في منشور على منصة إكس: «لقد ضمن الديمقراطيون في مجلس النواب للتو أكبر غالبية يحظى بها أي حزب في الكونجرس هذا القرن». وبات جيفريز (56 عاما) على وشك أن يصبح أول رئيس أسود لمجلس النواب الأمريكي، بعدما رشحه حزبه للمنصب.

من جهته، قال هابارد الأحد إنه تحدث الى فوكس التي «أقرّت بالهزيمة بكل رحابة صدر عقب نتائج عملية إعادة الفرز». وأضاف عبر إكس: «دعوني أكن أول من يشكر النائبة فوكس على عقود من الخدمة وتضحيات لا تحصى». وكانت فوكس قد طالبت بإعادة فرز الأصوات. وفي وقت سابق، أصبح الحاكم السابق لولاية كارولاينا الشمالية روي كوبر أول ديمقراطي يفوز بمقعد عن مجلس الشيوخ في الولاية منذ عام 2008.

ولا تزال أربعة سباقات أخرى في مجلس النواب غير محسومة، بواقع مقعد واحد في كل من مينيسوتا وتينيسي ومقعدين في لويزيانا التي تتجه إلى جولة تصويت ثانية في ديسمبر. وتمنح الغالبية الحزب الديمقراطي القدرة على عرقلة أجندة ترامب والتحقيق في شبهات فساد خلال العامين المتبقيين من ولايته.

وبالفعل، أرسل روبرت غارسيا كبير الديمقراطيين في لجنة الرقابة بمجلس النواب، 12 رسالة الأربعاء إلى أفراد من عائلة ترامب وكبار المسؤولين في الإدارة، طالبهم فيها بالحفاظ على الوثائق والسجلات تمهيدا لتحقيقات مرتقبة تتعلق باتهامات بالفساد، وانتهاكات في ملف الهجرة، وكيفية التعامل مع قضية المتموّل الراحل المدان بجرائم جنسية جيفري إبستين، وسط تنديد إدارة ترامب.

وعكست نتائج انتخابات منتصف الولاية الغضب الشعبي من ارتفاع اسعار الوقود وتكاليف المعيشة وسياسة التعرفات الجمركية التي تبناها ترامب واستمرار الحرب على إيران.



○ تشار هاربارد. (رويترز)

تركيا: حزب العمال الكردستاني أخلى 14 قاعدة إضافية في شمال العراق

أنقرة - (أ ف ب) أخلى حزب العمال الكردستاني 14 قاعدة إضافية في شمال العراق، في خطوة مهمة في عملية السلام القائمة بينه وبين السلطات التركية، وفق ما أفادت وكالة الأناضول التركية الرسمية أمس الاثنين نقلا عن أجهزة الاستخبارات التركية. وأوردت الوكالة نقلا عن «مصادر أمنية» أن القواعد الواقعة في منطقة خواكورك «أخليت في 18 نوفمبر 2026. وكل خطوة إيجابية تقربنا من تحقيق الهدف المتمثل في إعادة دمج العائدين إلى البلاد في المجتمع بنجاح، وفق الشروط التي ينص عليها القانون».

و«مصادر أمنية» هو تعبير يشير عادة إلى جهاز الاستخبارات الوطنية. وقالت المصادر إن «نجاح العملية يتوقف على خطوات ملموسة كهذه يمكن التحقق منها ميدانيا واعتبارها دليلا على إرادة المضي بالعملية حتى نهايتها». وأضافت أن الجيش التركي جعل القواعد التي أخلاها الحزب «غير صالحة للاستخدام». وكان حزب العمال الكردستاني أعلن في أكتوبر، عبر وكالة الأنباء الكردية «فرات»، أنه سحب أخيرا جميع مقاتليه من الأراضي التركية ومن مواقعهم في شمال العراق، «كي لا تعتبرهم الدولة التركية تهديدا».